Transformer les obstacles en opportunités: la réponse aux violences faites aux femmes pendant la pandémie COVID au Maroc

من أجل تحويل المعيقات إلى فرص: أية إجابة على العنف ضد النساء خلال جائحة كوفيد-19 بالمغرب

Mobilising for Rights Associates MRA

www.mrawomen.ma المغرب

فبراير - 2021

الصندوق الكندي للمبادرات المحلية *(FCIL)*.

التقييم التشاركي مع مختلف القطاعات العمومية حول العنف ضد النساء **وجائحة** COVID-19

الهدف والاستراتيجية.

الهدف: إجراء تقييم ومراجعة شاملة للكيفية التي تمت بها الاستجابة على العنف ضد النساء أثناء جائحة COVID-19، مع استخلاص الممارسات الجيدة بشكل جماعي في استجابة جميع القطاعات المعنية، وكذلك التحديات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في المستقبل.

الاستراتيجية من أجل تقييم ومراجعة شاملة للكيفية التي تمت بها الاستجابة على العنف ضد النساء أثناء جائحة COVID-19، مع استخلاص الممارسات الجيدة بشكل جماعي في استجابة جميع القطاعات المعنية، وكذلك التحديات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في المستقبل، تم إنجاز سلسلة من الاجتماعات مع اللجن المحلية والجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف بالإضافة إلى مجموعة من اللقاءات الفردية مع مختلف السلطات العمومية المحلية العاملة على العنف الممارس تجاه النساء (الصحة، الأمن، العدل-النيابة العامة والقضاء- بالإضافة التعاون الوطني. (انظر الجدول أدناه)، كانت اللقاءات على الشكل التالي:

- تنظيم لقاء مع كل قطاع على حدة، بحيث يشمل فقط العاملين بهذا القطاع ومناقشة قطاعهم فقط، ليتم عقد لقاء جماعي واحد في النهاية يضم جميع القطاعات معا لوضع خلاصات لجميع ما تم استخلاصه من مختلف اللقاءات بشكل جماعي؛
- عقد سلسلة من اللقاءات متعددة القطاعات تظم ممثلين من كل قطاع، حيث يتم مناقشة جميع القطاعات وكيفية استجابتها للعنف ضد النساء في ضل جائحة كوفيد-19 بشكل جماعي.

المقاربة والمنهجية.

الأساس المفاهيمي: ارتكزنا في هدا العمل على الالتزامات الخمسة للدول، وفقًا للمعايير الدولية، لإثبات "العناية الواجبة" في الاستجابة لحالات العنف ضد النساء والمتمثلة في:

1. الوقاية من العنف
2. حماية النساء
3. التحقيق والمتابعات في حالات العنف

4. معاقبة مرتكبي العنف
5. جبر الضرر لفائدة الضحايا

المرحلة الأولى: تقاسم وتقييم الممارسات الجيدة في استجابة الفاعلين العموميين للعنف الممارس ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي والقيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

كخطوة أولى، قام المشاركون والمشاركات بتحديد التدابير الجديدة والإجراءات الملموسة التي تم وضعها من طرف السلطات المحلية، من أجل الإجابة على العنف الممارس اتجاه النساء خلال هده الجائحة، خاصة تلك التي حاولت أن تأخذ بعين المراعات، خصوصية وتحديات الحجر الصحي كإكراهات للتنقل ومخاطر صحية. كان الهدف من هده الخطوة، هو تسليط الضوء على جميع التدابير والإجراءات، (سواء تم إقرارها بشكل رسمي أو جاءت بفعل الممارسة العفوية واليومية)، التي أعطت مفعولا إيجابيا ويمكن اعتباره كممارسات ناجحة.

قامت الجمعيات الغير حكومية، الشريكة في هدا المشروع، بتأطير نقاشات اعتمادا على سلسلة من الأسئلة مستمدة من منهجية" المسح التفاعلي أو التقديري" و منهجية "التغيير الأكثر دلالة"[1]. هده المنهجيات تمكن من تحويل الانتباه عما الدي لم ينجح من أجل تقدير واكتشاف كل ما كان فعالا بشكل يمكنه إلهامنا على مواصلته وتطويره مستقبلا. هي أيضا تحفز على توسيع الحوار ما بين مختلف الفاعلين بشكل نظمي لاستخلاص كل الإمكانيات الناشئة.

المرحلة الثانية: صياغة خطط عمل من أجل اجابة أفضل حول العنف ضد النساء.

بالاعتماد على الدروس المستخلصة من فترة جائحة كوفيد-19، سطر المشاركون والمشاركات، خطط عمل محلية عبارة عن قائمة من الخطوات العملية والمحددة الممكن وضعها حيز النفاد مستقبلا.

من أجل تيسير عملية التخطيط هاته، اعتمد شركائنا المحليين على تقنية " الشروع، التوقف والمواصلة" من أجل تحديد الإجراءات والتدابير التي يجب مواصلة العمل بها وتلك التي يجب إيقاف العمل بها لعدم جدواها أو تلك التي يجب الشروع بالعمل بها.

شركاؤنا في هذا المشروع

أربع شركاء محليين من المنظمات الغير حكومية العامل في مختلف مناطق المغرب، أشرفوا على تنظيم مختلف اللقاءات مع الفاعلين العموميين في أربع جهات من المغرب، هذه الجمعيات هي:

- جمعية أمل للمرأة و التنمية، (الحاجب و الأطلس المتوسط)؛
- جمعية تفعيل المبادرات،(تازة و الشمال الشرقي)؛
- جمعية النواة للمرأة و الطفل. (شيشاوة والجنوب الغربي)؛
- جمعية المحصحاص للتنمية البشرية (العرائش و الشمال الغربي)

[1] يمكن الاضطلاع على دليلنا العملي باللغة العربية من أجل التعرف أكثر على هده المنهجيتان بالإضافة إلى منهجيات أخرى. و دلك على موقع منظمة امرأة الإلكتروني: https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Livre_MRA_site.pdf

جدول تلخيصي بمختلف اللقاءات المنجزة من أجل تقييم إجابات مختلف السلطات العمومية على العنف الممارس ضد النساء خلال جائحة كوفيد-19

النشاط	مكان اللقاء	التاريخ	المدة الزمنية للقاء	الجمعيات المنظمة	عدد المشاركين و المشاركات	وصف المشاركين و المشاركات
لقاءات مع اللجن المحلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف	• محكمة الاستئناف بمكناس • المحكمة الابتدائية بإيمينتانوت • لقاء عبر تقنية الواتس آب بتازة.	نونبر/ دجنبر 2020	ساعتين ونصف إلى 4 ساعات	• جمعية أمل للمرأة والتنمية بالحاجب • جمعية النواة للمرأة والطفل • جمعية تفعيل المبادرات بتازة.	51 مشارك و مشاركة	• 3 نائبة وكيل الملك • 2 طبيبات • عميدة شرطة • 4 ضباط ممثلي خلية استقبال النساء ضحايا العنف • 5-ممثلي الدرك الملكي • رئيس اللجنة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة • 7 قضاة • 2 مساعدة اجتماعية بالمستشفى • 4 مساعدات اجتماعيات بمحكمة الاستئناف • ممثل التعاون الوطني • مساعدة اجتماعية بمركز حماية الطفولة • 1 المساعدة الاجتماعية بمندوبية الصحة • 2 ممثل/ة لنيابة التعليم • 13 جمعيات غير حكومية • ممثل عن السلطة المحلية • محامي
اللقاء مع اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف	• محكمة الاستئناف بمكناس • فندق بمراكش	دجنبر 2021	ساعتين إلى يوم كامل	• جمعية أمل للمرأة والتنمية بالحاجب • جمعية النواة للمرأة والطفل بشيشاوة	47 مشارك و مشاركة	• وكيل الملك • 2 نائبة وكيل الملك بابتدائية • 2 نائب/ة الوكيل العام للملك باستئنافية • 2 طبيبات • 2 مساعدة اجتماعية بالمستشفى • 9 ممثلي الشرطة • 9 ممثلي الدرك

						• ممثل التعاون الوطني • مساعدة اجتماعية بمركز حماية الطفولة • 6 مساعدات اجتماعيات بالمحكمة • 2 عاملين بسكرتارية النيابة العامة • ممثلة لنيابة التعليم • 8 جمعيات من مدينة • محاميتين
لقاءات مع النيابة العامة	• المحكمة الابتدائية بمكناس • المحكمة الابتدائية بالعرائش	21 يناير 2021	ساعة وعشرين دقيقة	• جمعية أمل للمرأة و التنمية بالحاجب • جمعية المحصحاص للتنمية البشرية بالعرائش.	4 مشارك و مشاركة	• وكيل الملك • 3 نائب/ة وكيل الملك
لقاء فردي مع الأمن	• اتصال هاتفي بمديرية أمن شيشاوة • مديرية الأمن بالعرائش	يناير 2021	40 دقيقة	• جمعية النواة للمرأة و الطفل بشيشاوة • جمعية المحصحاص للتنمية البشرية بالعرائش	4 مشارك و مشاركة	• ممثل خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بالأمن • 2 رؤساء دوائر الأمن • مساعدة اجتماعية بالأمن
لقاء فردي مع الدرك	• الدرك الملكي بالعرائش			• جمعية المحصحاص للتنمية البشرية بالعرائش	2 مشارك	• ممثل خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بالدرك • قائد سرية الدرك الملكي
لقاء مع قطاع الصحة	• مستشفى 20 غشت بأزرو • مستشفى محمد الخامس بمكناس • المركز الصحي بيت غلام بتازة • المستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة	دجنبر 2020 يناير 2021	ساعة إلى ساعة ونصف	• جمعية أمل للمرأة و التنمية بالحاجب • جمعية تفعيل المبادرات بتازة • جمعية المحصحاص للتنمية البشرية بالعرائش	14 مشارك و مشاركة	• 8 مساعدات اجتماعيتان بالمستشفى مكلفتان بخلية استقبال النساء ضحايا العنف • الطبيبة المكلفة بخلية استقبال النساء ضحايا العنف بالمستشفى • 2 ممرضات • 3 الطبيب/ة الرئيسة بالمستشفى

	• لقاء عن بعد بالفيديو.					
لقاء مع خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمحكمة	• المحكمة الابتدائية بمكناس • المحكمة الابتدائية بتازة • المحكمة الابتدائية بالعرائش	نونبر دجنبر 2020 و يناير 2021	ساعة و نصف إلى 3 ساعات	• جمعية أمل للمرأة والتنمية بالحاجب • جمعية تفعيل المبادرات بتازة • جمعية المحصحاص للتنمية البشرية بالعرائش	26 مشارك و مشاركة	• وكيل الملك • 4 رئيس/ة الخلية بالمحكمة الابتدائية • 1 مساعدات اجتماعيتان بالمستشفى مكلفتان بخلية استقبال النساء ضحايا العنف • مساعدة اجتماعية بمندوبية الصحة بالمستشفى مكلفتان بخلية استقبال النساء ضحايا العنف • 2 رئيس خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بالأمن • 1 مساعدة اجتماعية بالأمن • 3 ممثلي الدرك • المساعد الاجتماعي القضائي • ممثل المديرية الإقليمية للتربية الوطنية • مدير مركز الاسعاف الاجتماعي • منسقة خلية المرأة وقضايا الاسرة بالمجلس العلمي. • 6 جمعيات غير حكومية
لقاء مع التعاون الوطني	• اتصال هاتفي بالتعاون الوطني بالعرائش			• جمعية المحصحاص للتنمية البشرية بالعرائش	1 مشاركة	• المساعدة الاجتماعية بالتعاون الوطني
مجموع اللقاءات	**19 لقاء فردي و جماعي**			**149 مشارك و مشاركة**		

تقييم الممارسات الجيدة في استجابة الفاعلين العموميين للعنف الممارس ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي والقيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

القطاع المعني	التغيير:	الهدف الخاص لهدا التغيير	النتائج و التأثير الملموس لهدا التغيير
قطاع الصحة			
التغيير 1	• تخصيص جناح خاص بالنساء ضحايا العنف ببعض المستشفيات مع وضع التشويرات الأساسية لإرشاد النساء بسهولة لمكان تواجد المساعدة الاجتماعية أو الطبيبة المخصصة.	• ضمان عدم اختلاط النساء ضحايا العنف الوافدات على المستشفى مع المصابين بكوفيد 19.	• لوحظ تحسن في الخدمات و في كيفية تقديمها (أصبح للطبيبة المكلفة بالخلية من داخل المستشفى فضاء خاص بها كما أصبحت تهتم فقط بالنساء ضحايا العنف.
التغيير 2	• بناءا على دورية وزارة الصحة [2]تم تفعيل المجانية لجميع الخدمات الصحية بمجموعة من المستشفيات في مختلف المناطق للنساء ضحايا العنف اللواتي تتوجهن لخلية التكفل بالنساء ضحايا العنف مع وضع رهن إشارة الخلية رقم هاتف خاص بها.	• تمكين النساء ضحايا العنف من مختلف الخدمات الصحية بالمجان.	• تسجيل ارتفاع في عدد حالات النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن لمصالح الصحة خلال هده الفترة نظرا للمجانية • بعض النساء استطعن الاستفادة من هده المجانية و حصلن على خدمات طبية لم يكن بمقدورهن الحصول عليها من قبل مثال: (اقتناء أحد المستشفيات معدات طبية لإحدى النساء ضحايا العنف بلغت قيمتها 8000 درهم).
التغيير 3	• بقرار من الطبيب الشرعي لجهة مراكش أسفي طلب من أطباء المستعجلات بكل الجهة وضع تحليل دقيق لكل حالة وإرساله للطبيب الشرعي عبر تطبيق الواتس آب ليتمكن الطبيب الشرعي من إرسال بدوره شهادة طبية عبر نفس التطبيق.	• تجاوز إكراه عدم توفر باقي المستشفيات بالجهة التي تتوفر على طبيب واحد فقط • تجاوز إلزامية الحصول على رخص التنقل سواء بالنسبة للنساء أو حتى سيارات الإسعاف لنقل الحالات إلى مراكش و الحصول على تقرير الطب الشرعي.	• أصبح من السهل على النساء خاصة ضحايا الاعتداء الجنسي الحصول على شهادة طبية دون تأخر و دون الحاجة للتنقل لمراكش.
التغيير 4	• بقرار من مندوب الصحة بجهة مراكش تم تعيين طبيب نفساني بالمستشفى الجامعي خلال الجائحة.	• من أجل التمكن من تحديد نسبة العجز الناتج عن العنف النفسي من داخل الشهادة الطبية.	• أصبحت النساء قادرات على معاينة الطبيب النفسي والحصول على شهادة طبية تثبت نسبة العجز النفسي دون الحاجة للسفر لمدينة أخرى.

[2] دورية وزارة الصحة عدد 74 بتاريخ 21 شتنبر 2020 القاضية بتخصيص ميزانية لفائدة النساء ضحايا العنف

التغيير 5	• بقرار من الطبيب الرئيس لقسم المستعجلات (بتازة) المخول له فقط منح الشواهد الطبية بهذا القسم، تم إقرار نظام المداومة طيلة الوقت مع تفويض صلاحية منح الشهادة الطبية للطبيب المداوم.	• تفادي غياب الطبيب المسؤول عن منح الشواهد الطبية لالتزامه بالمداومة في قسم عزل مرضى كوفيد. • تمكين النساء من الشواهد الطبية في أي وقت لجأن فيه للمستشفى.	• أصبح أي طبيب يوجد في قسم المستعجلات بإمكانه ممنح الشهادة الطبية للنساء مما قلص من مدة و تكرار توجه النساء للمستشفى و الحصول على الشهادة الطبية.
التغيير 6	• بمبادرة من المساعدين/ات الاجتماعيين/ات بالمستشفى بتازة، أنجزوا شريط فيديو تحسيسي لساكنة تازة حول العنف ضد النساء خلال هده الفترة.	• إثارة انتباه الساكنة إلى إمكانية تفاقم العنف ضد النساء خلال الحجر الصحي مع تشجيع الساكنة على التبليغ عن هدا العنف.	•
التغيير 7	• بقرار من وزارة الصحة تم اعتماد بوابة إلكترونية تمكن النساء من التبليغ عن العنف مع وضع تطبيق خاص بالمساعدات الاجتماعيات **www.stop http://violence.santé.gov.ma**	• تمكين النساء من الحصول على رقم هاتف المساعدة الاجتماعية المسؤولة عن الخلية بالمستشفى والتواصل معها دون التنقل • لتلقي شكايات النساء بخصوص الخدمات المقدمة لهن من طرف المستشفى.	• أصبح من السهل التنسيق بالهاتف مع المساعدة الاجتماعية من طرف المرأة أو الجمعية وتفادي الحيز الزمني الضيق لتواجد المساعدة بالمستشفى. • أصبح عدد أكبر من النساء تستفدن من المجانية لتمكنهن من المرور عبر المساعدة الاجتماعية
التغيير 8	• وضع رقم هاتف خاص بالخلايا المكلفة بالنساء ضحايا العنف.	• تمكن أكبر عدد ممكن من النساء من الاتصال المباشر بالخلية دون الحاجة للتنقل • تمكين الخلية من التواصل المستمر مع المساعدة الاجتماعية و إحالة النساء على المساعدة الاجتماعية لإنجاز الاستمارات المطلوبة.	• تم تسجيل سهولة و سرعة في تواصل أعضاء الخلية مع المبعد اتصالها بالهاتف بالخلية و اتصال أعضاء الخلية بالمساعدة الاجتماعية بالهاتف.
التغيير 9	• استنادا إلى مرسوم وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة[3] تم اعتماد وإرساء المداومة من طرف المساعدات الاجتماعيات في بعض المستشفيات بشكل تطوعي. • تنسيق المساعدات الاجتماعيات مع حراس بوابة بعض المستشفيات من أجل إرشاد و إحالتهن النساء عليهن.	• ضمان السير العادي للمرفق خصوصا بعد مواعيد التوقيت الإداري المعمول بها بالإدارات العمومية فضلا عن • تمكين الحراس من لعب دور أكثر فاعلية وتفادي اختلاط النساء بمرضى كوفيد • تمكين النساء من معرفة أن هناك مداومة و أن المساعدات الاجتماعيات لم تتوقفن عن استقبال النساء ضحايا العنف.	• أصبحت بعض المساعدات الاجتماعيات تستقبلن النساء حتى خلال أيام الأعياد الوطنية والدينية وأيام السبت والأحد. • تنسيق و تعاون أفضل ما بين المساعدات و حراس بوابات المستشفيات.
قطاع العدل النيابة العامة			

[3] منشور وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1 / 2020 بتاريخ 16 مارس 2020، في شأن خطة الاستمرارية الإدارية للتصدي لجائحة فيروس كورونا.

التغيير 1	• بقرار من وكلاء الملك بمحاكم الاستئناف و تنفيذا لتعليمات رئاسة النيابة العامة بالدورية الصادرة في 2020/03/16 تم وضع لائحة بأرقام هاتف و أرقام الفاكس و عناوين البريد الإلكتروني الخاص بالنيابات العامة و توزيعها بجميع الوسائل (إلصاق إعلانات بباب المحكمة-نشر في الصحف-توزيعه على الجمعيات، نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي).	• لتسهيل تبليغ النساء عن العنف والتأقلم مع تدابير الحجر الصحي و تجاوز عائق التنقل • من أجل تجاوز عائق إغلاق المحاكم لدواعي الحجر الصحي.	• تمكن النساء من الاستمرار في التبليغ مع تسجيل ارتفاع ملموس في عدد التبليغات. المتوصل بها إلكترونيا أو عبر الهاتف. • التمكن من مواصلة التكفل بقضايا النساء وعدم تعطيل العمل. • تسجيل سرع أكبر في التوصل بالشكايات مع التمكن من اتخاذ قرار سريع بخصوص بعض الشكايات
التغيير 2	• بتعليمات من رئاسة النيابة العامة تم خلق منصة إلكترونية على مستوى جميع المحاكم الاستئنافية[4] من أجل استقبال شكايات النساء ضحايا العنف.	• وضع آلية إلكترونية لاستقبال شكايات النساء عن بعد. • تمكين النساء من متابعة مالات شكايتهن.	• ارتفاع ملموس في عدد شكايات النساء وخاصة الإلكترونية. • تمكن الجمعيات من مساعدة النساء بشكل عملي على وضع شكاياتهن و لو من خلال التنسيق معهن عبر الهاتف.
التغيير 3	• بإيعاز من النيابة العامة تفعيل الاتصال المباشر عبر الهاتف ما بينهم و بين الشرطة القضائية.	• تسهيل و تسريع إجراءات التدخل و التنقل الفوري لمكان تواجد الضحايا مع تجاوز التعقيدات الإجرائية المرتبطة بتسلم التعليمات كتابيا.	• تسجيل سرعة أكثر في معالجة ملفات العنف من طرف النيابة (تم تسجيل في بعض الحالات فارق زمني لا يتجاوز نصف ساعة ما بين تلقي الشكاية وتلقي التعليمات من النيابة العامة من أجل التحرك بخصوص هده الشكاية) • التمكن من تجاوز التأخيرات المتراكمة في معالجة ملفات النساء بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة و الطويلة.
التغيير4	• شروع بعض المساعدات الاجتماعيات في استقبال النساء بباب المحكمة و اعتماد هواتفهم الشخصية للتواصل مع النساء و الجمعيات و أيضا للتنسيق ما بين النيابة العامة و الشرطة القضائية.	• تفادي استقبال في أماكن ضيقة أو عدم قدرة النساء على ولوج المحكمة نظرا للتقييدات الصحية؛ • تمكين أكبر عدد من النساء من التواصل مع المساعدة الاجتماعية دون الحاجة للتنقل؛ • ضمان إمكانية التدخل الفوري وتفادي الإجراءات التي تتطلب تنقل النساء؛ • الحفاظ على التواصل المستمر مع الجمعيات.	• مجموعة من الملفات تم التدخل فيها أثناء وجود النساء مع المساعدات الاجتماعيات بفضل ربط هده الأخيرة الاتصال عبر الهاتف بالنيابة العامة نقل التعليمات أيضا في نفس الوقت للشرطة القضائية • عدم التقيد بأوقات المداومة الضيقة الجاري بها العمل في العادة. • التمكن من تقديم المساعدة للنساء حتى أيام العطل الأسبوعية.

[4] دورية رئاسة النيابة العامة رقم 20س /ر.ن.ع بتاريخ 30 أبريل 2020

			• علاقة منفتحة و قوية تتجاوز المساطير الإدارية المعقدة مع مختلف المتدخلين.
التغيير **5**	• بقرار من بعض نواب الملك تم تكليف نواب خاصين باستقبال فقط شكايات النساء ضحايا العنف مع باعتماد تقنية الواتس أب لاستقبال الشكايات	• تمكين النساء من الاستمرار في التواصل مع النيابة العامة.	• تمكن النيابة العامة من إصدار تعليمات بسرعة أكبر للشرطة القضائية. (مثال: مباشرة بعد تلقي النيابة العامة الشكاية تمكنت من اتخاذ الإجراءات الازمة في الحين بحيث تم اعتقال المعتدي بعد يومين من تلقي الشكاية عبر الواتس-أب) • الشروع في خلق تخصصات. • تمكين النواب من خلق تراكم إيجابي و خبرة أكبر في مجال العنف.
التغيير **6**	• بقرار من بعض المحاكم تم نشر رقم هاتف و التطبيقات الخاصة بالتبليغات عن العنف التابعة لبعض المنظمات الغير حكومية من قبيل تطبيق للاتحاد الوطني لنساء المغرب على الموقع الإلكترونية للمحكمة التابعين لها.	• يمكن تطبيق من تلقي الشكاية مع تحديد موقع الضحية المتصلة • تمكين العاملين بالمحاكم من الاضطلاع عن الشكايات التي تضعها النساء على هده التطبيقات أو المواقع الإلكترونية.	• تمكن النيابة العامة من التدخل بسرعة و الوصول لأماكن تواجد النساء حتى النائية (مثال تمكن النيابة العامة بمراكش من إصدار تعليماتها، في نفس اليوم لتلقي الشكاية، للشرطة القضائية بإيمينتانوت، التي توجهت وأوقفت المعتدي في نفس اليوم).
التغيير **7**	• الشروع في تجهيز بعض المحاكم بتجهيزات إلكترونية (أجهزة الحاسوب، كاميرات...)	• تنفيد قرار رقمنه و تنظيم الجلسات عن البعد.	• الشروع في النظر في ملفات العنف ضد النساء مع تنظيم الجلسات عن بعد خاصة في ملفات جنحي تلبسي (مثال إحدى ضحايا الإغتصاب التي تم اعتقال و محاكمة مغتصبها خلال فترة الحجر الصحي).
التغيير**8**	• اعتماد حراس الأمن بأبواب المحكمة من أجل توجيه النساء و إيصال مختلف المعلومات للنساء.	• منح النساء معلومات عن إمكانيات التواصل مع النيابة العامة أو المساعدة الاجتماعية أو القضاة عبر الهاتف • توجيه النساء لكتابة الشكاية عبر المنصة الإلكترونية.	• تغيير طفيف في دور حراس الأمن بدل فقط تنظيم ولوج المواطنين إلى دور أكثر فاعلية في إرشاد وتوجيه النساء • مساعدة بعض الحراس الأمن للنساء من أجل تقديم الشكايات عبر المنصة الإلكترونية.
قطاع الأمن			
التغيير 1	• بتعليمات من إدارة الأمن الوطني تم تسجيل تدخل فوري للشرطة من أجل البث في الشكايات الخاصة بالنساء ضحايا العنف (مرافقة النساء	• تجاوز العدد الكبير من الشكايات المتراكمة. • تدبير الشكايات بشكل استعجالي	• أصبحت تتم معالجة بعض الشكايات ويتم اتخاذ التدابير الازمة فيها بسرعة أكثر وبشكل استعجالي.

	للمستشفى، التنقل لمكان وقوع العنف...)	• التكفل الفوري بالنساء ضحايا العنف كمرافقة النساء لمصالح الصحة، توفير الإيواء للمحتاجات.	• تم تسجيل تنقل الشرطة في بعض الحالات لمكان وقوع العنف بمجرد العلم به مع تمكين النساء من الاستماع والمرافقة للمستشفى إن اقتضى الأمر ذلك أو توفير مكان للإيواء).
التغيير 2	• تنظيم اجتماعات توجيهية بقرار من المسؤول الأمني على ولاية الأمن ببعض المناطق (اجتماعات أسبوعية) .	• تقديم الإرشادات والتوجيهات الازمة لكيفية التعامل مع ملفات العنف • التمكن من تتبع عمل رجال الأمن بخصوص كيفية التكفل بالنساء ضحايا العنف.	• عمل منظم أكثر مع انخراط الجميع في تتبع عملية التكفل بالنساء ضحايا العنف • أصبح رجال الأمن يتلقون إرشادات أكثر ورقابة أيضا على عملهم • تم تسجيل بعض الحالات التي قامت فيها الشرطة بالتدخل خلال ساعة من تلقي الشكاية.
التغيير 3	• اعتماد على منصة كلنا معا التابعة للاتحاد الوطني لنساء المغرب من أجل تلقي الشكاية.	• من اجل التمكن من استقبال شكايات النساء بالرغم من الحجر.	• التوصل بعدد كبير من الشكايات و التمكن من التدخل بشكل فوري و سريع.
التغيير 4	• الشروع في معالجة بعض الحالات الحرجة الشكايات انطلاقا من تعليمات شفوية من النيابة العامة عبر الهاتف أو الواتس آب أو الفاكس.	• تسريع الإجراءات و تجاوز عائق التنقل ما بين الإدارات.	• مجموعة من الملفات التي تم اتخاد إجراءات فيها و تم و إنهاء العمل عليها بوثيرة سريعة.
التغيير 5	• شروع درك جهة مراكش في إبعاد الأزواج المعتدين عن بيت الزوجية مع إسكانه في ملاجئ خاصة بالأشخاص دون مأوى بدل البحث للمرأة عن مركز إيواء.	• ضمان حماية أكبر للنساء و عدم تعريضهن للتشريد.	• تناقص كبير في عدد النساء المطرودات من بيت الزوجية.
التغيير 6	• اعتماد على الدوريات الأمنية المكلفة بالحفاظ على شروط الحجر الصحي من أجل التدخل الفوري في حالة معاينة عنف أو استنجاد النساء بهذه الدوريات.	• اعتماد تواجد بعض السلطات المحلية المقربة للمواطنين (كسلطة القائد و التي لها هبتها ما بين المواطنين في الأحياء) من أجل ردع المعنفين.	• تزايد في عدد النساء المستنجدات بهده السلطة (القايد) • أخد تعهدات شفوية من طرف بعض المعنفين مع إمكانية متابعة مدى التزامهم بهده التعهدات.
التغيير 7	• بأمر من رئيس الشرطة القضائية بشيشاوة تم تخصيص فضاء خاص باستقبال النساء ضحايا العنف من داخل مركز الأمن خلال جائحة كوفيد-19.	• توفير شروط عمل ملائمة لأفراد الشرطة العاملين من داخل خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف خلال هده الفترة • تمكين النساء من التحدث و ضمان راحتهم النفسة و عدم تعريضهن للاحتكاك بباقي الوافدين على مراكز الأمن.	

التغيير 8	• شروع شرطة شيشاوة في أخذ الشكايات من طرف النساء من داخل مراكز الإيواء.	• تفادي تنقل النساء و تسهيل الإجراءات عليهن.	
النظم مجتمعة/التنسيق ما بينها/ العلاقات ما بين الفاعلين			
خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف	• اتفاق ما بين مختلف مكونات خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف تم اعتماد تقنيات التواصل الحديثة من أجل اشتغال هده الخلايا .	• تسهيل عملية التواصل في ظل إكراهات التنقل • ضمان و تحسين أداء الخلايا من داخل مختلف السلطات المعنية.	• تواصل مستمر يوميا بين جميع أعضاء الخلية بالمحكمة. • التمكن من التدخل الفوري والاستعجالي في بعض الحالات • التمكن من العمل على الملفات النساء ضحايا العنف من خلال مقاربة أكثر تشاركية بين مختلف الفاعلين العموميين و كدا الجمعيات • التمكن من متابعة الملفات عن بعد و اتخاد الإجراءات الازمة فيها بسرعة.
التنسيق	• تنسيق ما بين الدرك و "المقدم" لتمكين النساء ضحايا العنف من الاستفادة بشكل أولوي من الدعم المخصص للمواطنين في ضل الجائحة.	• الاعتماد على معرفة المفدم الجيد بجميع سكان الحي ضمان عدم استحواذ الأزواج المعنفين على الدعم.	
	• تنسيق أكبر ما بين العاملين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف مع الجمعيات النسائية بمجموعة من المناطق.	• توفير الإيواء • المساعدة على التبليغ عن الشكايات عبر التطبيقات الإلكترونية مع تتبع مآلها. • إيصال أرقام الهاتف الخاصة بمختلف الفاعلين العموميين للنساء ضحايا العنف • التمكن من الوصول للنساء ضحايا العنف في مختلف المناطق من خلال اعتماد هواتف و تطبيقات الجمعيات النسائية.	• هناك تقه أكبر ما بين الفاعلين العموميين والجمعيات المحلية. • سهولة أكبر للجمعيات في الانخراط في اللجن المحلية أو الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.
الإيواء	• بمبادرة من طبيب المستعجلات بمستشفى مراكش تم التنسيق مع التعاون الوطني لتوفير الإيواء للنساء ضحايا العنف.	• تفاديا لعودة النساء لبيت الزوجية في ضل تقييد شروط التنقل. • تخصيص بعض المؤسسات العمومية و وضعها رهن إشارة الجمعيات لإيواء النساء ضحايا العنف.	• تم توفير الإيواء ل 20 امرأة بفضل مساعدة المقدم حلال فترة الحجر.

	• بقرار من مؤسسات التعاون الوطني تم تخصيص فضاء عمومية مع وضعها تحت تصرف الجمعيات من أجل استقبال النساء ضحايا العنف و إيوائهم.	• تفادي الخصاص في مراكز الإيواء مع توفير إيواء لأكبر عدد من النساء ضحايا العنف.	• التمكن من إيواء 15 امرأة ضحية عنف مع أبنائهم في مدينة واحدة.

التغييرات المستخلصة في إجابات السلطات العمومية على العنف ضد النساء خلال جائحة كوفيد-19

تغييرات على مستوى العلاقات

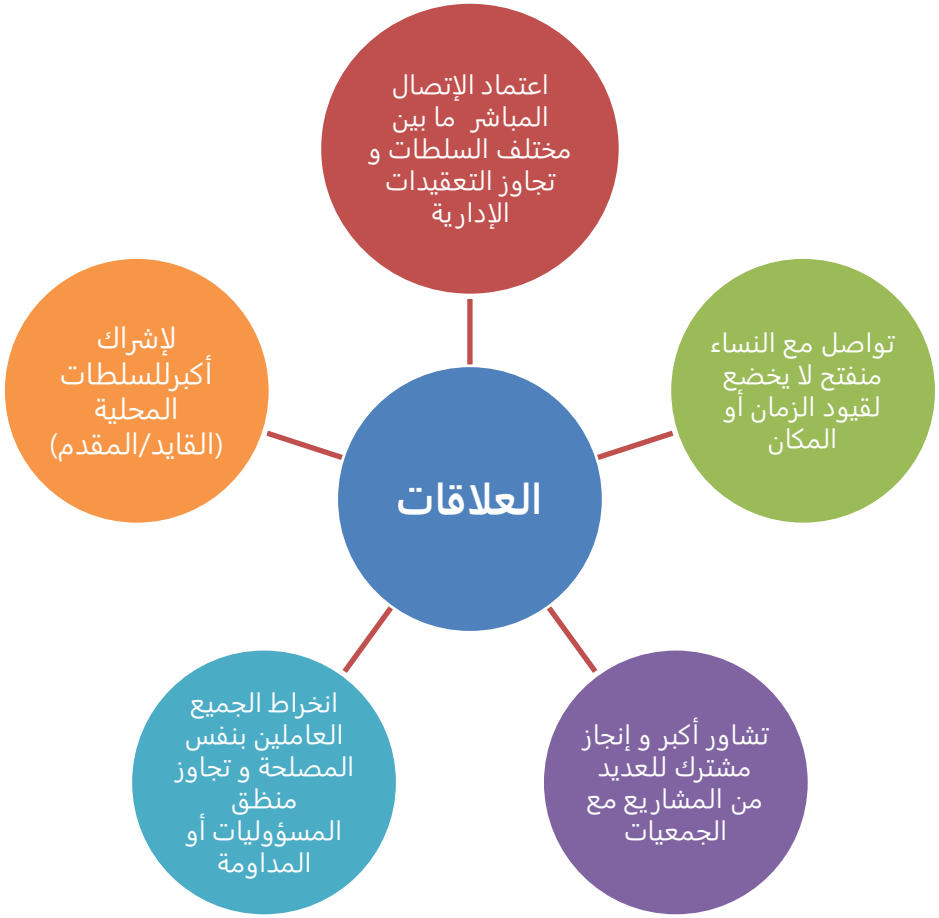

تغييرات على مستوى الهياكل.

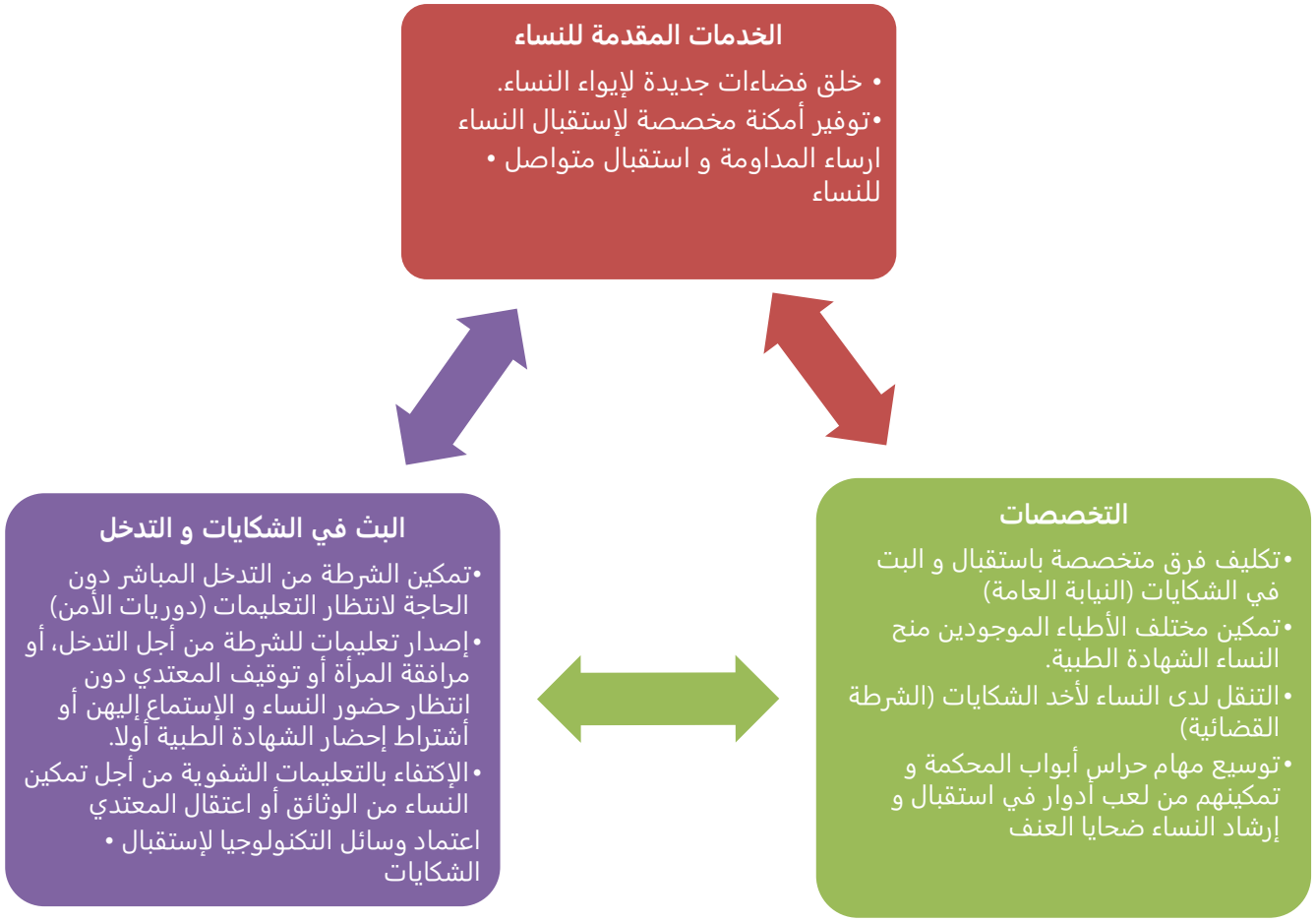

تغييرات على مستوى القوانين.

تغييرات على مستوى الممارسات:

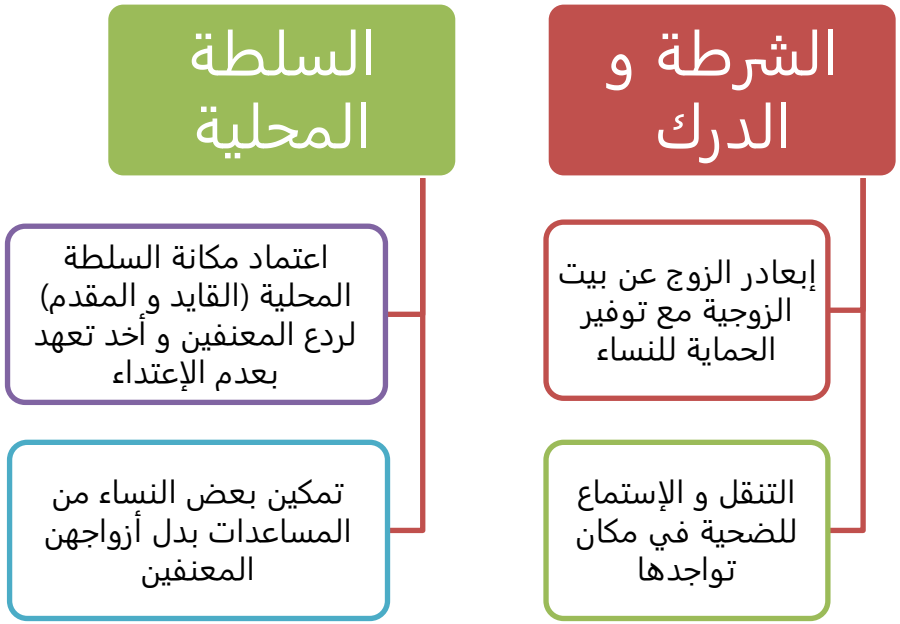

خطة عمل لإجابة أفضل للسلطات العمومية حول العنف ضد النساء، بناءً على الدروس المستفادة من جائحة COVID-19.

القطاع المعني	ما يجب مواصلة العمل به	ما يجب التوقف عن العمل به	ما يجب الشروع في العمل به
قطاع الصح			
طاقم و خدمات خلية الصحة	• الحفاظ على المختص النفساني بالمستشفى الجامعي بمراكش، لكي تتمكن النساء من الحصول على شهادة طبية تفيد نسبة العجز النفسي. دون الحاجة للتنقل لمسافات طويلة.		• تخصيص اطر طبية خاصة بالخلية تتكون من المساعدات الاجتماعيات و الطاقم الطبي الخاص يضم جميع التخصصات بما فيها الطب النفسي شغلها الوحيد هو التكفل بفئة النساء والأطفال ضحايا العنف
	• مواصلة تمكين أطباء المستعجلات بالمستشفيات، حيث لا يوجد طبيب شرعي، من وضع تحليل دقيق لكل حالة و إرساله للطبيب الشرعي الأقرب للمنطقة، باعتماد جميع سبل التواصل، حتى يتمكن بدوره من إرسال شهادة طبية بشكل مستعجل دون الحاجة لانتظار تنقله شخصيا.(للأسف تم التوقف بالعمل بهده الإنابة بعد انتهاء فترة الحجر)		
مجانية الخدمات	• مواصلة و الحفاظ على مجانية جميع الخدمات الصحية بما فيها العمليات الجراحية المتطلبة إثر تعرض النساء للعنف		
الانفتاح على السلطات العمومية الأحرى	• مواصلة سبل التنسيق المفتوح مع باقي الفاعلين العموميين المعتمدة خلال هده الفترة مع تجاوز العقبات الإدارية الداخلية		
فضاءات استقبال النساء	• الحفاظ على الفضاءات المخصصة للاستقبال النساء ضحايا العنف مع وضع الإرشادات الازمة لتتمكن النساء من الوصول إلى هده الفضاءات بسهولة		
• قطاع العدل			
المنصات الإلكترونية		• تم تسجيل من طرف بعض العاملين أن هناك صعوبة تواجه النساء من أجل التعامل مع	• خلق منصة مشتركة بين المحكمة والشرطة حيث تحال الشكاية مباشرة للدائرة المختصة الكترونيا)(مثلا عبر

		المواقع إلكترونية المخصصة للتبليغ لاعتبارات لوجيستيكية وأيضا لكون جل النساء المعنفات هن من العالم القروي وبالتالي لا يتوفرن على هواتف ولا يجدن الكتابة والقراءة.	الانترنيت) لاختصار الوقت (المعالجة الفورية للملفات من الدائرة المختصة)
آليات العمل و الهيكلة من داخل النيابة	• الحفاظ على أليات الاشتغال المحدثة مع تطويرها لتحقيق الفعالية (الهواتف – الفاكس –البريد الالكتروني) للتواصل مع باقي الفاعلين العموميين و إصدار التعليمات الازمة		• البدء في معالجة الشكايات الكترونيا بحيث يتم إصدار التعليمات بشكل فوري عبر المنصة لتتمكن الشرطة القضائية أو الصحة من الاضطلاع عليها في حينه و مباشرة على المنصة دون المرور عبر المساطر القديمة من طبع و إرسال.
			• البدء في توسيع مهام نواب النيابة العامة الدين تم تكليفهم فقط باستقبال و توجيه النساء ضحايا العنف، ليصبح عملهم يشكل أيضا النظر في شكاياتهن و معالجتها في لإطار التخصص.
إصدار التعليمات	• مواصلة توجيه التعليمات الفورية للشرطة القضائية من أجل التدخل و التنقل الفوري مباشرة بعد العلم بوقوع العنف (دون انتظار الاستماع للضحية و إحضارها للشهادة الطبية)		• الشروع في الأخذ بالعنف النفسي بجدية أكثر مع تضمين التعليمات الموجهة للصحة بتضمين نسبة العجز النفسي بالشهادة الطبية.
البث في القضايا من داخل المحاكم (النيابة العامة كما القضاء)	• مواصلة السرعة في البث في الملفات الشرعية للنساء ضحايا العنف التي لم تتجاوز أحياننا خلال فترة الحجز نصف ساعة.		
	• الحفاظ على تجهيزات الإلكترونية للمحاكم مع مواصلة العمل بها بما في دلك النظر في بعض القضايا عن بعض		
سبل الحصول على الوثائق		• الرقمنة خلقت ارتباك في تتبع الملفات من طرف النساء مع عدم تمكن الغالبية من الحصول على نسخ الأحكام من منصة "محاكم"	

قطاع الأمن			
تنقل الشرطة القضائية	• مواصلة السرعة في التنقل باعتماد فقط التعليمات الشفهية		
معالجة الملفات	• مواصلة معالجة الملفات بنفس السرعة التي تم اعتمادها في بعض الملفات خلال فترة الحجر أي لا تزيد أجيانا عن نصف ساعة من تلقي الشكاية.		• تخصيص فضاءات عمل ذات مواصفات جيدة لاستقبال النساء بدل اعتماد مكاتب مخصصة لأغراض أخرى من قبيل الأرشفة
إبعاد المعتدي بدل الضحية	• مواصلة مع توسيع العمل بإبعاد المعتدي من بيت الزوجية بدل البحث عن مركز إيواء للمرأة أو إرجاعها لبيت الزوجية بتواجد الزوج المعتدي.(للأسف تم التوقف عن العمل بهدا الإجراء بعد انتهاء الحجر الصحي)		
النظم مجتمعة/التنسيق ما بينها/ العلاقات ما بين الفاعلين			
اللجن المحلية			• تخصيص لجن محلية تتشكل من السلطة المحلية الأمن والصحة والجمعيات مع إشراك السلطات المحلية (القايد/المقدم/ الشيخ/ الباشا/ الخليفة) لمعاينة النساء ضحايا العنف في منازلهم
المساعدات الاجتماعيات	• مواصلة اعتماد وإرساء مداومة من طرف المساعدات الاجتماعيات لأجل ضمان السير العادي للمرفق خصوصا بعد مواعيد التوقيت الإداري المعمول بها بالإدارات العمومية فضلا عن الأيام الوطنية والدينية وأيام السبت والأحد		
مراكز الإيواء	• مواصلة تخصيص بعض الفضاءات العمومية كمراكز إيواء مع وضعها تحت تصرف الجمعيات المحلية لتسييرها		• تزويد مؤسسات الرعاية الاجتماعية خاصة مراكز الايواء بالموارد المالية والبشرية الضرورية
التنسيق	• مواصلة التنسيق مع مراكز الإيواء من أجل التنقل و الاستماع للنساء من داخل هده المراكز (تم التوقف بالعمل بدلك)		• توسيع الشراكة ما بين خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف مع الجمعيات من أجل خلق قاعدة بيانات و تجميع مختلف المعطيات المتعلقة بكيفية معالجة ملفات النساء ضحايا العنف من طرف مختلف المصالح و رأسملة الممارسات الجيدة.

	• مواصلة التنسيق المكثف و الإشراك الفعلي للجمعيات في عمل اللجان المحلية أو الجهوية مع أشراك بعض السلطات المحلية خاصة في المناطق القروية لتسهيل وصول النساء لمختلف الخدمات		• التنسيق مع الجمعيات المحلية لوضع تطبيقات محلية تسهل تبليغ النساء و تتبع ملفاتهن بإرشاد من هده الجمعيات.
منصة كلنا معك	• مواصلة الاعتماد على رقم الهاتف المجاني لبعض الجمعيات و التنظيمات الأخرى لتسهيل وصول للنساء ضحايا العنف.	• أكد بعض العاملين بالنيابة العامة على ضرورة إيقاف العمل بمنصة كلنا معك لكون الشكايات التي يتم تلقيها بهده المنصة تمر من نفس الإجراءات المسطرية للشكاية الموضوعة مباشرة، وقد لوحظ أن بعض الشكايات تتم معالجتها مرتين فبعد تسجيلها على المنصة و إحالتها على قسم الشرطة المختص تتقدم نفس واضعة الشكاية السابقة لوضعها بنفس القسم مباشرة. مما يصعب التمييز إن كانت نفس الشكاية أم شكاية جديدة. • لوحظ عدم الوضوح في أهدافها مما شكل للمواطنين خلط بخصوصها (إحدى بعد تلقي إحدى الشكايات عبرها و بعد إصدار التعليمات بالتنقل اتضح أنها شكاية مرتبطة بفاتورة الماء و الكهرباء و ليس بالعنف ضد النساء).	